ياسر عبد العزيز *

ثلاثون عاماً من سلام فاتر

عاشت معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية ثلاثين عاماً، لكنها تضمر وتنزوي وتفقد قدرتها على المحاججة والمباهاة، والأهم من ذلك أن إسرائيل لم تظهر بعد على الخرائط المعلقة في فصول التلاميذ المصريين.

في مثل هذه الأيام قبل ثلاثين عاماً طلب إلينا ناظر مدرستنا الابتدائية، الواقعة في أحد أحياء شرق القاهرة، أن نخرج في «مسيرة» للهتاف لـ«بطل الحرب والسلام» الرئيس السادات، والتعبير عن تأييدنا وبهجتنا لتوقيع «اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية»، التي قيل وقتها إنها لن تعيد أراضينا المحتلة في سيناء فقط، لكنها أيضاً ستدخلنا عصر الرخاء، وستيسر استرداد كل الأراضي العربية المحتلة.

كنت في العاشرة من عمري، تلميذاً بالصف الرابع آنذاك، لكنني كنت أعرف جيداً أن عماً لي وابن عمة قد استشهدا في حربين مع إسرائيل، وأن شقيقاً لهذا الأخير قد أُسر وعُذب في حرب أكتوبر 1973.

وككثير من زملائي وأقراني، فقد كانت أمنيتي أن أكون ضابطاً بالجيش، وأن تتاح لي الفرص لقتال تلك الدولة العدوانية «التي أدمت أسرتي وأذلت وطني»، بينما ظلت مشكلتي الكبرى تتلخص في محاولة معرفة موقعها تحديداً على الخريطة المعلّقة على جدار الفصل، حيث لم تكن إسرائيل تظهر أبداً، وهو الأمر الذي سبب لي إشكالاً دائماً؛ إذ «كيف يمكنها مهاجمتنا على هذا النحو دون أن تكون ملاصقة لحدودنا؟».

على أي حال فقد رفضت حمل صورة تضم الرئيسين كارتر والسادات والسير بها مع زملائي في الشوارع المحيطة بالمدرسة هاتفين فرحاً بـ«السلام»، متعللاً بأسباب كثيرة ليس منها ما يشير إلى «موقفي السياسي»، لكن مدرس الحساب الأستاذ إسماعيل تكفل بتعديل توجهاتي بضربي بالعصا أربع مرات مؤلمة، وافقت على إثرها على الانضمام لـ«المسيرة».

لم يكن من الصعب أن نقنع الناظر وزمرة المدرسين المجبرين على تنفيذ الأوامر بأننا سنؤدي الدور جيداً، فقد حرصنا على الانتظام والتراص والهتاف حتى غبنا عن أعينهم جميعاً، وعند أول منحنى في الطريق ألقينا جميعاً بما نحمله من صور وزعت علينا، وراح كل منا إلى مقصده.

في السادس والعشرين من مارس الجاري حلت الذكرى الثلاثون لهذه المعاهدة، ومعها تذكرت الألم الناشئ عن ضربات عصا الأستاذ إسماعيل، والواجب الثقيل المتمثل في حمل صورة كارتر والسادات والسير بها عبر الشارع هاتفاً بعبارات لا أذكر عنها سوى كونها سخيفة.

ثلاثون عاماً مرت على المعاهدة التي تعرضت لأكبر قدر من التلطيخ والتشكيك في تاريخ أمتنا الحديث، دون أن تقنع الجميع بوجاهتها وقابليتها للاستمرار، ودون أن يقدم أحد المعترضين عليها بديلاً لها أكثر واقعية وجدوى وتكاملاً.

وعلى عكس ما يروج كثيرون، فإن أي تقص موضوعي لتوجهات الشعب المصري حيال المعاهدة اليوم لن يفضي إلى نتيجة واضحة تطالب بإلغائها أو الانخراط فوراً في حرب مع إسرائيل، بل قد تجد ميلاً واضحاً إلى التمسك بها، خصوصاً في ما يتعلق بتثبيت إنهاء حال الحرب ومحاولة حل مشكلات المنطقة عن طريق التفاوض.

لكن الموضوعية ذاتها تقتضي الإقرار بأن قليلين جداً في مصر يمكنهم أن يؤيدوا تطبيع العلاقات مع إسرائيل أو توسيعها على الصعد الشعبية خصوصاً؛ إذ ينظر هؤلاء إلى السفير الإسرائيلي بالقاهرة، وموظفي سفارته، والعلم المرفوع فوقها، والزيارات المتبادلة بين المسؤولين من البلدين، على أنها «شر لا بد منه»، وأنها لن تمس البغض العميق الراسخ للممارسات العدوانية للدولة العبرية على مر تاريخها.

عبر مسؤولون إسرائيليون عديدون عن إحباطهم لأن مصر الرسمية ألغت الاحتفال بذكرى المعاهدة، ووصفت صحيفة «جيروزالم بوست» العبرية في افتتاحيتها الذكرى بالـ«كئيبة»، ولم تقم تل أبيب إلا احتفالات محدودة، حضر أحدها السفير المصري هناك، فانتهز الفرصة وانتقد الاستيطان بدلاً من أن يتبادل الأحاديث الودية.

لم يزر مبارك إسرائيل حتى اليوم، ولا يبدو أنه سيزورها، خصوصاً أنه يرى أن العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة «كشف عن مدى هشاشة عملية السلام أمام دورات العنف»، ولا يبقى من إشارات الود سوى أقل من 300 مليون دولار من التبادل التجاري، ونحو 700 مستثمر من الجانبين يقيمون مشروعات دون المتوسطة، وحركة سياحة محدودة، وصادرات غاز مثيرة للجدل واليقين باستمرارها المزعزع.

صحيح أن إسرائيل أوقفت ممارساتها العدوانية الظاهرة بحق مصر منذ تم توقيع تلك الاتفاقية، بل حتى منذ اتفاقية فك الاشتباك الأولى في أعقاب حرب أكتوبر 1973، لكنها ومنذ ذلك الحين لم تتوقف يوماً عن ممارسة العدوان بحق أطراف عربية أخرى.

فلم تكد الاتفاقية تُفعَّل، فإذا بإسرائيل تجتاح لبنان، وبعدها تضرب المفاعل النووي العراقي، ثم تشن عدوانها على جنوب لبنان في يوليو 2006، قبل أن ترتكب الجريمة الكبرى في غزة في ديسمبر 2008 ويناير 2009.

وعلى مدى كل هذه السنوات لم تتوقف الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين خصوصاً؛ فقتلت وشردت وأذلت الآلاف منهم، كما هدمت البيوت، وهودت القدس، وواصلت سياساتها الاستيطانية التوسعية، وأنشأت جدار الفصل، وماطلت وسوّفت لتفسد كل المفاوضات التي استهدفت الوصول إلى حلول للمشكلات الرئيسة ومنها المياه والقدس واللاجئين والحدود وصولاً إلى تسوية نهائية تتسم بالعدالة لهذا الصراع المقيم.

1400 شهيد و5200 جريح، وتدمير منهجي لقطاع غزة، واتهامات دولية وحقوقية من منظمات ذات صدقية بارتكاب جرائم حرب، وشهادات لجنود إسرائيليين بارتكاب عمليات قتل غير مبررة واستخدام مدنيين فلسطينيين كدروع بشرية والإفراط في استخدام القوة، وانتقادات في الصحف العبرية من كتاب إسرائيليين بأن «جيش الدفاع جلب لنا العار في غزة»، كلها تبدو وكأنها صحوة ضمير من قبل الجاني وبعض الأطراف المحايدة في هذا العالم، فماذا عن المكلوم؟

ثلاثون عاماً مرت، ليجئ نتانياهو على رأس حكومة يمين متطرف متعهداً بـ«السعي إلى السلام وتوسيع الاستيطان»، وليتولى ليبرمان حقيبة الخارجية، ودون أن تكف إسرائيل يوماً عن قتل الفلسطينيين وتشريدهم واغتصاب الأراضي السورية.

ثلاثون عاماً مرت وبدلاً من أن يسعى الجانبان العربي والإسرائيلي إلى تفعيل المبادرة العربية التي طرحها الملك عبدالله بن عبد العزيز، في القمة العربية ببيروت العام 2002، فإن قمة الدوحة، المقررة غداً وبعد الغد، ستنظر في ما إذا كانت ستسحب المبادرة أم ستعلقها، بحيث تتخذ إجراء ما لا يبقيها على الطاولة.

عاشت معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية ثلاثين عاماً، لكنها تضمر وتنزوي وتفقد قدرتها على المحاججة والمباهاة، والأهم من ذلك أن إسرائيل لم تظهر بعد على الخرائط المعلقة في فصول التلاميذ المصريين، ولم يعد هناك من يقدر على إجبار أصغر تلميذ في مصر على الهتاف لـ«السلام»، حتى لو بضرب النار.

* كاتب مصري

محمد سليمان *

من هنا... وهناك

في الخمسينيات والستينيات كان بوسعك أن تعرف ما في جيب جارك، وأن تتأكد أن طعامه لا يختلف كثيراً عن طعامك، وأنه مثلك يحلم بالرخاء العام ويغني مع عبدالحليم حافظ وصلاح جاهين للترع والمصانع والسد العالي. كنا فقراء في ذلك الوقت لكننا في قرى مصر ومدنها لم نشعر أبدا بذلك الفقر، ولم نشكُ منه أو نتحدث عنه لأسباب عديدة، منها ندرة أو غياب الأغنياء خاصة في القرى. والغني هو الذي يحدد الفقر ويجسده ثم تقارب الأجور والدخول والأحلام والهموم أيضا، ومنها أخيرا ذلك التكافل الذي كانوا يواجهون به الشدائد في القرى والأحياء الشعبية قائلين «اللقمة الهنية تكفي مية» و«جارك جدارك» أي يستر ويحمي ويصد عنك الأذى، فالقناعة في ذلك الزمن كانت كنزا والرضا عبادة والتفكير في قوت الغد كفر برحمة الله وقدرته.

ثم تبخر كل ذلك في منتصف السبعينيات بسياسات الانفتاح والتحول الاقتصادي وشيوع النزعة الاستهلاكية والرغبة في الإثراء السريع، ومن ثم ميلاد القطط السمان في أواخر السبعينيات ثم التماسيح والحيتان والغيلان وكل أنواع الوحوش التي احتكرت ونهبت وأفسدت وأشاعت الفساد، وجعلته محورا لمنظومة القيم الجديدة، ولثقافة مد اليد التي تحرك المجتمع الآن وتوجهه، وأشير هنا إلى تقرير مركز الدراسات الريفية الذي صدر بعنوان «الفساد في مصر لعام 2008» ويرصد ارتفاع مؤشر الفساد المالي والإداري في القطاعات والوزارات المختلفة، والذي أدى إلى إهدار أكثر من 39 مليار جنية في الفترة من إبريل 2008 حتى يناير 2009، أي في نفس الوقت الذي انفجرت فيه أزمة الغذاء وامتدت طوابير الخبز وعانى المواطنون انفلات أسعار غير مسبوق، ومن سعي الدولة إلى تعظيم مواردها على حسابهم باللجوء إلى الجباية ومضاعفة الرسوم والضرائب بسبب الأزمة المالية العالمية وعواصفها، التي ضربت قطاع السياحة، وقلصت تحويلات المصريين العاملين في الخارج وعائدات قناة السويس والنشاطات الاقتصادية الأخرى.

وكان على الدولة أن تنشغل بمحاربة غول الفساد الذي أدى إلى إهدار هذه المبالغ الهائلة، وإلى إعادة النظر في منظومة الأجور التي اختلت بشكل فاضح في الأعوام الأخيرة، وأدت إلى تقاضي بعض الموظفين المحظوظين رواتب بلغت مئات الآلاف من الجنيهات، وإلى ظهور الموظف المليونير براتبه الخرافي إلى جانب الموظف الآخر الطبيب أو المهندس أو المدرس أو الصحافي أو القاضي الذي لم يعد راتبه يعينه على مواجهة عواصف الأسعار أو الاحتفاظ بهيبته وكرامة مهنته.

هذا الواقع المتردي كان ولايزال سبب الاحتقان وتململ الشارع وغليانه وسلاسل الاعتصامات والإضرابات والاحتجاجات الفئوية التي بلغت ألفاً في العام الماضي وحده، ومن المتوقع أن يتصاعد عددها وحدّتها في الشهور المقبلة بسبب احتدام الأزمة المالية العالمية وتدحرجها، وتعاظم تأثيرها على معظم النشاطات الاقتصادية وتسريح المزيد من العاملين في الداخل والخارج، «في الشهور الأخيرة سرح 188 ألف مواطن من وظائفهم، ومن المتوقع أن يسرح نصف مليون عامل في الشهور المقبلة».

ومن المثير أن بعض الجهات والمصالح الحكومية تفكر بدورها في الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين فيها، وقد أعلن رئيس رابطة مأموري الضرائب في الأيام الأخيرة أنه تلقى ردا إيجابيا من كبار مسؤولي وزارة المالية حول عدم تسريح 36% من العمالة كما ورد في التقرير المالي لعام 2007\2008 بدعوى ارتفاع تكاليف التحصيل.

تعاظم البطالة يعني اكتظاظ الشوارع بالعاطلين الغاضبين القادرين على التدمير في أي وقت وفتح بوابات الجحيم، وأذكّر هنا بحرب الخليج وعودة ملايين المصريين العاملين في دول الخليج والعراق إلى بلادهم في أوائل التسعينيات وانضمامهم إلى طوابير العاطلين وتصاعد موجات العنف والإرهاب في تلك الفترة.

هذا الواقع الملتهب بحاجة إلى سياسيين حكماء وحازمين ومطلعين على أحوال المجتمع ومشاكله، وليس إلى الهلامية السياسية أو لرجال أعمال لا يرون كامل اللوحة المجتمعية وينشغلون بالعابر والجزئي، ومن ثم يتخبطون ويصدرون قرارات عشوائية يُجبَرون على سحب بعضها أو التراجع عنها تحت وطأة الاحتجاجات والإضرابات، ويتصورون أن أجهزة الأمن قادرة في كل الأحوال على إطفاء الحرائق التي يشعلونها.

* كاتب وشاعر مصري

بدر عبد الملك *

«والله حالتنا حالة»!!

عندما أعلنت المحكمة الجنائية الدولية في الأمم المتحدة قرارا بشأن مذكرة اعتقال الرئيس عمر البشير، طربت بصمت محسوس قوى المجتمع المدني العربية المعنية بمسألة حقوق الإنسان، والتي أصبحت ظاهرة محسوسة وجديدة بعد عام 2000، نتيجة المتغيرات الجديدة العالمية وإنشاء العديد من المنظمات المتعلقة بحقوق الإنسان، خصوصا أنها محكمة جنائية دولية مسؤولة عن متابعة كل تعديات الأفراد والجماعات على حقوق الآخرين وممارستها انتهاكات وتعديات متصلة بالحقوق المدنية والسياسية والإثنية.

وبذلك وضعت حركات سياسية في دارفور الرئيس البشير وجماعات الجنجويد المتهمة بالاتصال معه تحت المساءلة بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وبعد التحقيق لمدة ناهزت العامين استطاع أوكامبو المعني برئاسة تلك المحكمة التأكيد حسب الوثائق والاعترافات والأدلة بصحة ما ورد فيها عن وجود انتهاكات صارخة لشعب دارفور في جمهورية السودان وإدانة رئيسها بتلك التعديات والانتهاكات وجرائم الحرب.

ليس المهم هنا أن نلاحق أوراق أوكامبو ومدى صحتها، والذي نسارع بالتصفيق له كعادتنا عندما يصدر حكما يشفي غليلنا، بينما عندما يأتي بحكم يربكنا كثيرا فلا نرى في أوكامبو إلا مشروعا تآمريا بالتجسس على قضايانا العربية ومصير أمتنا المعرضة للتهديد والهوية المستباحة... فتلك المسألة نتركها للمتهم وأنصاره في الدفاع عنه، فهو لديه طابور عريض من جهازه الرسمي وجيش من الشعب وجامعة عربية ومنظمة إفريقية، كلها ستحمل مذكرة التوقيف إلى مجلس الأمن الدولي ومحكمة الأمن الدولية في الأمم المتحدة لعلها تحن وتشفق قليلا فتلغي أو تؤجل مذكرة الاعتقال أو على أقل تقدير تؤجلها إلى عام لمناقشة جوانبها الجنائية والسياسية.

شاهدنا جميعنا حالة رد فعل الرئيس السوداني فقلت في نفسي «يا لها من حالة جديدة، مذكرة اعتقال رئيس عربي وإفريقي ولا أحد قادرا على فك حالته المعنوية والنفسية، بل تورط الرئيس بعدم قدرته على الطيران لدول غربية ولا يدري إلى أين يحلق في تلك الدول خشية أن يفاجئه رجال المحكمة بمذكرة الاعتقال تلك، فيرى نفسه بعد فترة في قفص محكمة لاهاي». إن الفكرة وحدها لا تسبب الانزعاج فحسب، بل الهستيريا السياسية والكابوس اليومي، لهذا طار صواب عمر البشير من مذكرة الاعتقال بالرغم من أن المحكمة لا تمتلك ميليشيات ولا أجهزة اختراق عسكرية تحط في مطار الخرطوم، وتبعث بسيارة «مدججة بالسلاح» وتقتحم قصر الرئاسة وتنتزعه من فوق طاولة الغداء مقيدا، ثم تقبض على الرئيس فلا يرى نفسه إلا هناك بلا ميكرفون وبلا جيش سوداني ولا جماهير عربية وإسلامية وسودانية غاضبة!!

لو حدث أن طارت الطائرة بالخطأ وحطت للتزود بالبنزين في مطار غربي فكيف ستكون حال الرئيس؟! ولو تم بالفعل اعتقاله بموجب تلك المذكرة فما الذي ستفعله تلك الجماهير التي تعلن في كل تجمع غاضب رغبتها في الزحف المقدس؟! كل تلك الإعلانات اليومية التي أشاهدها وأسمعها على شاشات التلفاز وجدتها عمليا مرتبكة إلى حد ارتعاش المفاصل حتى بخروج الرئيس إلى قمة عربية في قطر.

فكم من نصائح قدمت من خلف الكواليس بعدم الضمانة حتى في قطر بوجود حماية دبلوماسية كافية، لهذا ينبغي بحث العلاج في المملكة العربية السعودية للتأكد من مدى قوة الحماية من تلك المذكرة المزعجة التي بدأت تلاحق البشير في منامه. وعندما أقول حالتنا حال، فهي دخولنا في ربكة الدبلوماسية الدولية عندما يصاب زعيم فيها بزكام سياسي دولي لا نقدر على تقديم مظلة حمائية كافية توسع حجم ظلال خطواته في المؤتمر، وتضمن عودته للقصر سالما. الأفارقة كمنظمة إقليمية لديهم قدرة أوضح لحماية رئيس فيها، ومع ذلك شكلوا لجنة من رؤساء أفارقة سابقين لديهم إمكانية الزعيق لكونهم لا يحملون صبغة رسمية، لهذا بإمكان مبيكي رئيس تلك اللجنة أن يقول ما يريد، ولكنه نسي أنه لا يستطيع فعل ما يريد، في منع مذكرة الاعتقال وإيقاف سير تنفيذها منذ لحظة صدورها. أتساءل كالعادة: هل فعلا منظمات حقوق الإنسان حرة في الدفاع أو التعبير ضد الرئيس ودعم حق شعب دارفور؟ أم أننا بالضرورة علينا الصراخ بدعم الرئيس والجامعة العربية؟

حالتنا حال أمام كل قضية حقوق مدنية بأن نصمت عندما نقع في موقف التناقض نفسه وتتورط جامعتنا العربية فيصبح دورها كالعادة إصدار بيان الإدانة إزاء أي نظام عربي، وإزاء أي زعيم عربي حتى إن داست دباباته أعناق الأبرياء وهدمت بيوتهم.

فحالتنا حال كلما تعرض مجتمعنا العربي لمداهمات اعتقال وتعذيب وانتهاكات إثنية وغيرها من حقائق في ظل أوضاع دولية ومنظمات تقدم تقارير فاضحة حولنا، فنجد أنفسنا في موقع، الصمت إن لم أقل الخزي. أليس «حالتنا والله حال» فقد وقع الجميع على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية إلا دولنا «ما عدا الأردن وجزر القمر وجيبوتي»! وهناك الكثير علينا الصمت حوله، فماذا يفعل الرئيس السوداني ضد مذكرة الاعتقال تلك؟ وماذا تفعل جامعتنا العربية؟ وماذا فعل ممثلو الأنظمة العربية في الأمم المتحدة؟ وماذا سنفعل غدا عندما يقف زعيم أو شخص «محترم!» من أنظمتنا في قفص الاتهام في لاهاي؟

شخصيا كمواطن عربي معلب سأقول «والله حالتنا حال» مصفقا بعدها بيدي للنادل: شاي أحمر من فضلك.

* كاتب بحريني

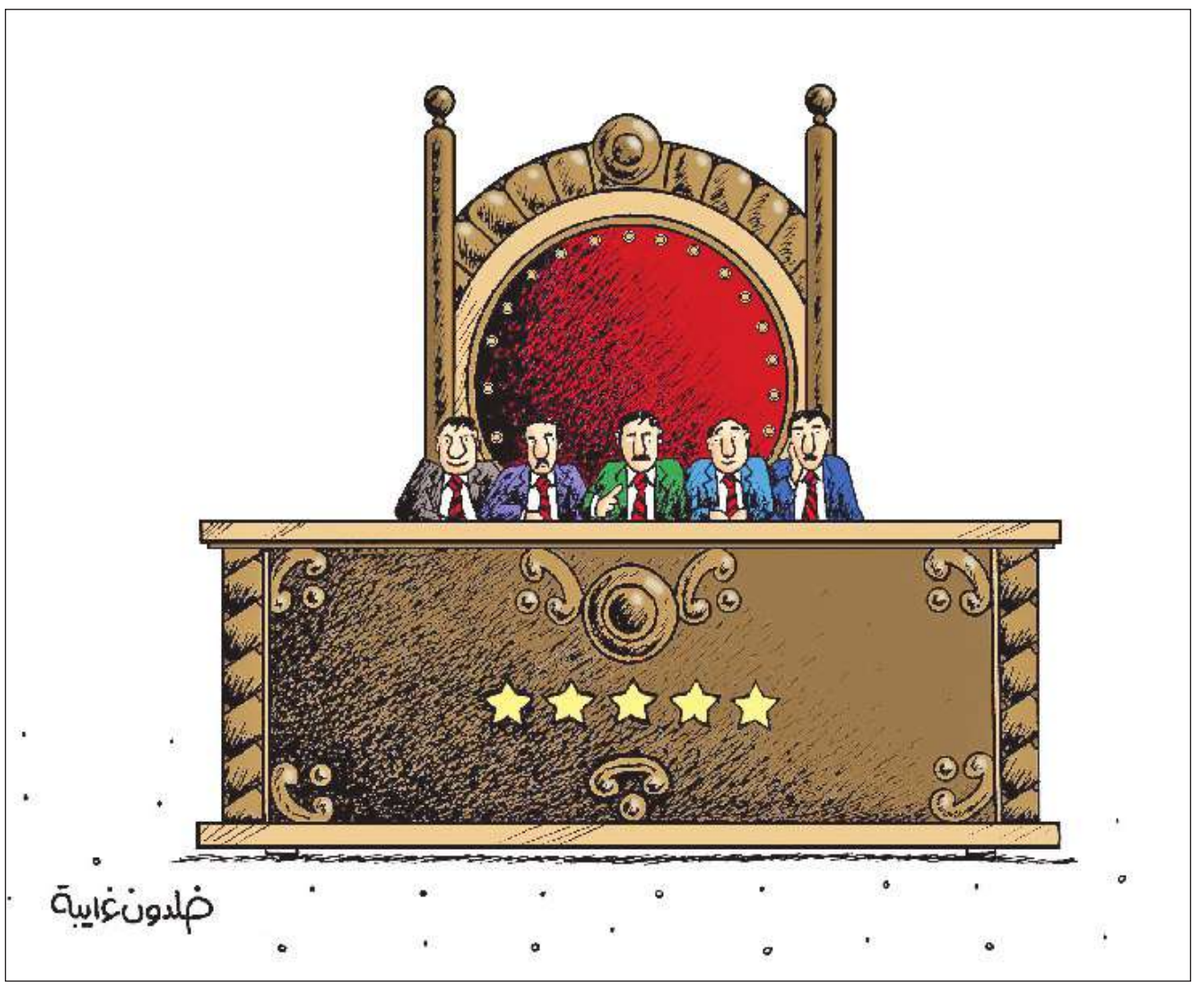

يوشكا فيشر *

الانجراف عبر الأطلنطي

PROJECT SYNDICATE

على ضفاف نهر الراين وفي براغ، يعتزم حلف شمال الأطلنطي (الناتو) والاتحاد الأوروبي تكريم الرئيس الأميركي الجديد في أوائل شهر إبريل. وفي هذه المناسبة ستلتقط الصور الفوتوغرافية الجميلة وتُلقى الخطب الرنانة بشأن مستقبل العلاقات بين ضفتي الأطلنطي- أو بعبارة أخرى، العمل على النحو المعتاد.

ولكن قبل انعقاد قمتي ستراسبورغ وبراغ ستخضع العلاقات عبر الأطلسية للاختبار في إطار قمة مجموعة العشرين التي ستنعقد في لندن. كان المقصود من انتخاب باراك أوباما تحسين كل شيء- أو هكذا كنا نتمنى. وكان من المقصود أيضاً وقف هذا الانجراف الذي طرأ على العلاقات بين ضفتي الأطلنطي أثناء سنوات حكم جورج دبليو بوش الثماني- بل عكس اتجاهه إن أمكن. ولكن يبدو أن هذا الأمل بدأ يتلاشى بعد أن تسببت الأزمة الاقتصادية العالمية في إبراز الخلافات بين أميركا وأوروبا.

لا شك أن الزعماء المجتمعين في قمة لندن سيتفقون على بيان ختامي مشترك، وذلك لأن لا أحد يستطيع أن يتحمل الفشل. ولكن الخلافات ستظل قائمة. فالولايات المتحدة تريد أن تحل الأزمة العالمية من خلال توفير المزيد من المعونات المالية الضخمة، وهو ما ترفض أوروبا الالتزام به، حيث تفضل التركيز على إصلاح التنظيمات المالية. وفي النهاية سيتم التوصل إلى صيغة توفيقية للبيان الختامي تشتمل على الرغبتين.

ومن ثَم ستسارع وسائل الإعلام في كل بلد إلى امتداح "شجاعة" حكومتها و"حسمها"، وإعلان نتيجة القمة "الفوز بالنقاط". ولكن الأمر لن يشتمل على أي استجابة عالمية قوية لأخطر أزمة تواجه العالم منذ عام 1929. ذلك أن هذه المعركة تحتاج إلى زعيم لم يظهر إلى الوجود بعد.

إن السبب الرئيسي وراء الجرعة الجديدة من الانجراف في العلاقات بين ضفتي الأطلنطي يتلخص في تعرض كل من الطرفين للأزمة على نحو مختلف. فأميركا تخشى الانكماش؛ وأوروبا- التي يحركها أضخم اقتصاد لديها، وهو الاقتصاد الألماني- تخشى الدين الوطني والتضخم.

لقد اتخذت الولايات المتحدة منعطفاً إيديولوجياً وعملياً كاملاً، فاعتمدت على مبادئ كينز وتحفيز الطلب العام من خلال الاستدانة لمنع المزيد من الانحدار. ولكن الأوروبيين، رغم أنهم أطلقوا خططاً للانتعاش الوطني، فمازالوا غير راغبين في خوض مجازفة مماثلة مع الديون. فضلاً عن ذلك فإن دولة الرفاهية الأوروبية ستخفف من الآثار المترتبة على الانهيار الاقتصادي، لبعض الوقت على الأقل.

ولكن التكتيكات السياسية أيضاً تلعب هنا دوراً مهماً. فقد انتخب أوباما لأربعة أعوام، ومصيره السياسي يتوقف على قدرته على هندسة الانتعاش الاقتصادي. وأي تردد في هذا السياق ربما يخلّف عواقب عميقة لا يمكن إصلاحها. ولكن زعماء أوروبا يواجهون مقتضيات مختلفة تماماً.

على سبيل المثال، يعيش رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون موقفاً يائساً. ذلك أن الانهيار الاقتصادي في المملكة المتحدة لا يقل في حِدته عن الانهيار الاقتصادي في أميركا، الأمر الذي اضطر الحكومة إلى الاعتماد بشكل كامل تقريباً على الإنفاق بالاستدانة لمنع انهيار نظامها المالي بالكامل. لم يتبق أمام براون سوى بضع نقاط، والمملكة المتحدة لم تقترب بعد من ذروة الأزمة وأسوأ عواقبها. ولن يستطيع إنقاذ براون إلا معجزة.

إن مصير براون سيخلّف أثراً بعيد المدى على كل من ألمانيا وفرنسا. ولا ترغب المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ولا الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في المقامرة بمستقبلهما السياسي. ستلعب ميركل دوراً رئيسياً في تقرير موقف أوروبا، ليس فقط لأنها زعيمة أضخم اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، بل أيضاً لأنها راغبة في إعادة انتخابها في شهر سبتمبر.

والحقيقة أن نتيجة هذه الانتخابات باتت غير مؤكدة على نحو متزايد، ولقد أصبحت ميركل في موقف غير مريح على الإطلاق، وهو الموقف الذي قد يتفاقم إلى أن يتحول إلى مأزق حقيقي. فإذا ما اختارت ميركل الإنفاق بالاستدانة الآن، فستخسر الدعم الذي بدأ يتضاءل سريعاً بسبب الدين الحكومي المتزايد، والتأميم، وبرامج التحفيز، إلى آخر ذلك. ولكن إذا ما ارتفعت مستويات البطالة في مطلع الصيف وأفلست بعض الشركات التي تشكل أهمية بالنسبة للأسر الألمانية، فقد تُرى وكأنها لم تبذل القدر المطلوب من الجهد، وهو ما من شأنه أن يسمح للديمقراطيين الاجتماعيين بالفوز بالانتخابات.

مازال علينا أن نرى ما إذا كانت النتيجة ستتحدد على ضوء البطالة أم الدين الحكومي. ولكن ميركل ستبذل قصارى جهدها لتجنب إلزام نفسها قبل الأوان، ولا شك أن قمة لندن تأتي في وقت مبكر للغاية بالنسبة لها.

إن هذا النوع من التفكير المشروع رغم ما ينطوي عليه من ضيق أفق ستترتب عليه عواقب دولية خطيرة. ذلك أن الخلاف بين أوروبا وأميركا يؤدي إلى عرقلة أي عمل منسق بين الكيانين الأضخم على الصعيد الاقتصادي في الغرب، الأمر الذي لابد أن يؤدي بالتالي إلى إضعاف الغرب ككل. فضلاً عن ذلك فإن هذا الخلاف يعمل على ابتعاد الولايات المتحدة عن أوروبا واقترابها من الصين. وهذا من شأنه أن يزيد من ضعف العلاقات بين ضفتي الأطلنطي، وأن يعزز من دور الصين في التعامل مع الأزمة على الصعيد العالمي، فيؤكد بالتالي احتمالات خروج الصين من هذه الأزمة باعتبارها الطرف الوحيد الفائز.

سيتغير العالم بمجرد انتهاء هذه الأزمة، ولن يكون بوسع الأوروبيين أن يتذمروا آنذاك. سيكون العالم أقرب إلى الباسيفيكي وأقل اعتماداً على العلاقة بين ضفتي الأطلنطي، وسيتشكل المحور الجديد للسياسة العالمية على الركيزتين الصينية والأميركية.

الآن تتمنى برلين وباريس وغيرهما من العواصم الأوروبية أن ينجح أوباما رغم كل ذلك في تسوية الأمور. فإذا ما نجح باعتباره أحد أتباع كينز الخارقين فلن يضطر أحد إلى تحمل المجازفات فيما يتصل بمستقبله السياسي. وإذا ما فشل، حسناً: "حمداً للرب أن أحداً غيره لم يتورط في الأمر".

الحقيقة أن كلاً من الموقفين يشكل خطورة متساوية فيما يتصل بالمصالح الحيوية لأوروبا. وإذا ما نظرت أوروبا إلى دورها في هذه الأزمة- التي قد تتحول في وقت ما إلى كساد كامل- باعتبارها راكباً بالمجان فسيكون التعامل معها وفقاً لذلك في المستقبل.

* وزير خارجية ألمانياً الأسبق
«بروجيكت سنديكيت/ معهد العلوم الإنسانية»
بالاتفاق مع «الجريدة»